الفرضية في البحث السوسيولوجي

د عبد الغني عماد

يستهدف البحث العلمي الوصول الى نظريات وقوانين، تملك قدرة تفسيرية كاملة للظاهرة، يمكن تعميمها بشكل معقول ومنطقي. إذن فإن نتائج أي بحـث تقـاس بمدى تقديمه تفسيرات وتعليلات لظواهر كان يخيم عليها الغموض والـشك قبـل دراستها، وهي ما يطلق عليه استنتاجات وتعميمات.

الفرضية هي التفسير الأولي، وأصل الكلمة في الانكليزيـة: Hypothesis وهي مكونة من مقطعين (Hypo) ومعناها "شـيء أقل من" أو أقـل ثقـة مـن الأطروحة (thesis) أي أنها جواب افتراضي مبدئي، مقترح ومؤقـت، لتفـسير ظاهر أو واقعة اجتماعية ما، وهي جواب أو تفسير مستمد من تأمل أو دراسة هذه الظاهرة بهدف معرفة أسبابها وترابطاتها.

الفرضية إذن هي احتمالية، مشكوك بها تحتاج الى اختبار لاثباتها، فالقطعي والثابت لا داعي لصياغته كفرضية احتمالية الحدوث أو الوقوع، شرط الفرضية، أنها قد تصدق وقد لا تصدق. لكنها لا يجب أن تكون خيالية، خالية من أية درجة من درجات الصحة، إنها نتيجة ملاحظـة (Observation) علميـة ومـشاهدات وتجارب مر بها الباحث، أنها تأتي نتيجة معطيات لم تثبت صحتها نهائياً. إذن هي ليست تخميناً نظرياً أو خيالياً، انها تقدير مبني على الملاحظة العلمية والتجـارب

والمشاهدات والدراسة والمعرفة بينما التخمين estimate لا يتعدى مجرد أفكـار مبدئية، تتولد في عقل الفرد عن طريق الملاحظة البسيطة العابرة.

قد تبدأ الفرضية بعملية تخمين، ولا ضير بذلك، يتخذها الباحث كمرشد للمزيد من البيانات والمعطيات قبل صياغة الفرضية بصورتها النهائية.

توضع الفروض عندما يكون هنـاك إشـكالية. فالفرضـية هـي التفـسير، والاشكالية هي حقل الفهم الذي ينتج هذا التفـسير. ومـا يـؤدي الـى اخـتلاف الاشكاليات، أو الفرضيات، وتباينها عند الباحثين، هو الاختلاف الأصلي بينهم، في الحقل الذي يدور الفهم داخل حدوده (الاشكالية) وفي التفسير الناتج عن هذا الحقل (١).

أهمية الفروض بكونها تلعب دور المرشد، والخيط المنظم للبحـث، كـدور الخيط في المسبحة، بدونه تصبح الحبات متناثرة. وحدة البحث البنائية لا تظهـر مالم تكن له فروض، وبدونها يكون الباحث مشتت الأفكار والمعلومات، غير قادر على الاستفادة من المعطيات المتراكمة.

أهمية الفروض إذن، تتمثل بأنها:

-القاعدة الاساسية لتحديد أبعادا لبحث في عملية التفسير والتحليل للباحث.

-انها تعبر عن وضوح البحث في ذهن الباحث.

-تشكل وحدة البحث وتعكس ترابطه العلمي والمنطقـي وعـدم تـشتته وتبعثـر

عناصره.

-تبين اتجاهات البحث والباحث.

-تر بط المعطيات والمقترحات بالنتائج.

-تستوعب فلسفة البحث وتحقق اهدافه.

من الفروض إذن تولد البحوث، عبر الملاحظة العلمية والتأمل والتفكير، ومن البحوث، الوصفية والاستطلاعية والمسحية، تستنبط الفروض، مما يعكس علاقـة متبادلة، يصبح فيها كل بحث جديد قديماً بعد إكتماله وطرحه، مما يجعـل بحوثـاً أخرى تستند عليه لاستكمال جوانب أخرى تتعلق به، أو تدحض جوانب منه.

وهناك ثلاثة صيغ للفروض:

أ-صيغة الاثبات: ومن خلالها يتم اثبات وجود علاقة موجبة أوسـالبة بـين المتغيرات الرئيسية في البحث. كالفرضية التي تقول بوجود "علاقة قوية وايجابية بين الادارة والانتاج".

ب-صيغة النفي: ومن خلالها تصاغ الفرضية بأسلوب لا يثبت وجود علاقة، سالبه أو موجيه، بل ينفي وجودها على الاطلاق بين المتغيرين الرئيـسيين فـي البحث. مثل "لا توجد علاقـة بـين أسـلوب الادارة الذاتيـة وأسـلوب الادارة الحكومية".

ج-صيغة الفرضية المشروطة: وهي تصاغ على أساس العلاقة بين متغيرين

قد يأخذ الواحد قيمتين (ذكر/أنثى) مثال: "كلما ارتفع المـستوى الثقـافي تحـسن المستوى الصحي" المتغيران (صحي/ ثقافي) والفرضية اشتراطية فإذا ثبت هـذا الشرط كان الفرض صادقاً. وإذ لم يثبت تحسن المستوى الصحي بسبب ارتفـاع المسـتوى الثقافي، يكون الفرض خاطئاً. مثال آخر: "كلما ارتفع مستوى الـدخل إرتفع مستوى التعليم" هذا الفرض أيضاً اشتراطي بين متغيرين (دخل وتعليم). أو "كلما قلّ دخل الرجل، قلّت فرص العمل أمام المرأة" هذه فرضية ثبت أنها غيـر صادقة، ولا يعني هذا أن البحث لا قيمة له، بل على العكس، فمنه ولدت فرضـية معاكسة. البحث الميداني في الخلاصة، هو الفيصل، فالفروض بالنتيجة لا تتـضح إلا بإكتمال الاطار النظري للبحث.

-شروط الفروض العلمية:

-ألا تكون متعارضة مع القوانين الطبيعية والمسلمات البديهية.

-أن تكون قابلة للاثبات من خلال تقصي معطياتها وتفاسيرها ونتائجهـا وألا تكون خيالية غير قابلة للقياس.

-أن تكون واضحة المدلول واللغة، لا لبس فيها ولا غموض.

-أن تصاغ بإيجاز وتكون لها دلالة، بدون حشو ولا تعابير زائدة.

-أن ترتبط بما سبقها من معارف، سواء لاثباتها أو نفيها، وعـرض الجديـد البديل عنها.

-ألا تكون الفروض متناقضة.

-يفضل ألا يقتصر البحث الاجتماعي على فرض واحد، فكلما كان الباحـث أمام عدد من الفروض، كان أمام عدد من الخيارات والأبعاد تسهم فـي مقاربـة أشمل للبحث.

لقد أصبحت الفرضية في البحث العلمي عموماً من بديهيات العلم، وفي العلوم الانسانية والاجتماعية حسمت الأمور منذ البدء لمصلحة الفرضية كمحطة منهجية أولى يبدأ بها البحث الاجتماعي. ولا نقاش اليوم حول ضرورتها ومغزاها ومعناها ودورها. وكثيراً ما يتساءل البعض حول وجود الاشكالية أو الفرضية فـي هـذا البحث أو ذاك، ومبرر هذا الوجود، متناسين أنها بداهة من بـداهات كـل بحـث متساوقه معه، مترافقة مع عناصره ومعطياته، ولا يهم اذا ما كان البحث يتطلـب الاعلان عنها أو لا يتطلب ذلك، حسب نوع البحث الاجتمـاعي، فـالتفتيش عـن الاشكالية أو الفرضية بين فقرات البحث وسطوره أمر لا معنى لـه فـي بعـض الأحيان، وليس بالضرورة أن يجدهما من يبحث عنهما في فقرات أو سطور ذلـك أنهما حاضرتان في كل تفاصيل البحث وفي كل فكره من أفكاره (١).

ولما كانت الفرضية هي المنطلق الاساسي للتجريب، فعلى الباحث أن يعبـر عنها بشكل قابل للملاحظة. وهذا يعني الاستدلال من خلالها، مباشـرة أو غيـر مباشرة، على نمط المعلومات التي يجب جمعها، والعلاقات التي يجـب توقعهـا

ورصدها ما بين هذه المعطيات، حتى يستطيع الباحث أن يعرف الـى أي مـدى يمكن أن تثبت مصداقيتها في الوقائع. وهذه المواجهة مـابين الفرضـية والواقـع تسمى التحقق الامبيريقي Empirical verification وعملية التحقق تتطلب بناء المؤشرات وتحديدها بدقة كي يمكن قياسها. فمفهوم الشيخوخة مثلاً لا يملك مـن بعد أو مستوى إلا الزمن، ومؤشره السن، وكذلك الطفولة.